



## أسئلتكم يجيب عنها د. تامر عبد الحميد أنيس

ويسأل سائل عن إعراب كلمة (ماضٍ) في  
عبارة: لمصرَ ماضٍ عريق.



والجواب:

أنَّ ماضٍ مبتدأ مؤخر، وهو مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة المقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها  
الثقل.

**فإن قيل: ولمَ كسرت مع أنها مبتدأ مؤخر؟**

فالجواب أنَّ الكسرة التي على الضاد هي حركة في  
بنية الكلمة، ولا علاقة لها بالإعراب، فكلمة (ماضٍ)،  
أصلها: ( ماضيٌ ) بوزن (فاعل)، ثم حذفت الضمة من  
على الياء للثقل، فالتقى ساكنان؛ الياء ونون التثوين،  
وصورة اللفظ حينئذ هي (ماضينٌ)، فحذفت الياء  
تخلصاً من التقاء الساكنين، فصارت الكلمة (ماضينٌ)،  
لكنَّ النون تنطق ولا تكتب ويشار إليها بتكرار حركة ما  
قبلها فتكتب هكذا: (ماضٍ) بوزن (فاعٍ).

تسأل «أسماء رضا» عن تثوين (ساع) أهو  
تثوين عوض أم تثوين تمكين؟



والجواب:

أنَّ التثوين في (ساع) ونحوها مثل: قاضٍ، وداعٍ، ومهتدٍ،  
ومرتجٍ، تثوين تمكين وليس تثوين عوض، لأنَّ هذه الأسماء  
أسماءٌ معربة منصرفة، ليس بها سبب يمنعها من الصرف،  
وتثوين التمكين هو التثوين الذي يلحق الاسم المعرب  
المنصرف، فكل اسم منقوص ليس ممنوعاً من الصرف  
تثوينه تثوين تمكين، والياء المحذوفة منه في حالتي الرفع  
والجر عند التجرد من أل والإضافة إنما حذفت تخلصاً من  
التقاء الساكنين فلا يعوض عنها.

أما تثوين العوض فيلحق الاسم المنقوص الممنوع من  
الصرف، مثل: (جوارٍ)، و(غواشٍ)، و(عوادٍ)، فإنها أسماء  
ممنوعة من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع،  
فالتثوين فيها ليس تثوين الصرف أو التمكين، بل هو عوض  
عن الياء المحذوفة حتى لا تعود مرة أخرى بعد حذف تثوين  
التمكين من آخر الاسم لمنعه من الصرف.





ويسأل أيضاً عن سبب نصب ﴿رَحَلَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿رَحَلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾.

والجواب:

أنَّ رحلة مفعول به للمصدر إيلاف، وهو مصدر مضاف إلى فاعله؛ أي لأن ألفت قريش رحلة الشتاء والصيف.



ويسأل أيضاً: في قول الله تعالى ﴿هُدًى﴾ لِّلْمُتَّيِّبِينَ ﴿﴾ ما نوع التنوين في ﴿هُدًى﴾؟

والجواب:

أنَّه تنوين تمكين؛ لأن كلمة ﴿هُدًى﴾ اسم معرب منصرف، والاسم المعرب المنصرف تنوينه تنوين تمكين.



ويسأل أ. ر. ما نوع المنادى في قولنا: أيها الرجل أقبل؟ وما إعراب (الرجل)؟

والجواب:

أنَّ (أيها) في النداء وُصِّلَتْ لنداء ما فيه (أل)، وهي من قبيل النكرة المقصودة، والمنادى هنا مفرد معرف، وتعريفه بالنداء نفسه، وهي مبنية على الضم في محل نصب.

وأما إعراب (الرجل) فهو تابع لأي مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وإنما رفع إتباعاً له على اللفظ، ولا يجوز عند الجمهور نصبه، وأجازه المازني حملاً له على تابع المنادى المبني نحو: يا زيد الكريم أو الكريم.

وفي نوع هذا التابع خلاف، فذهب بعضهم إلى أنه نعتٌ مطلقاً؛ أي سواء أكان مشتقاً أم جامداً، ووجهه أنَّ الجامد هنا مؤول بالمشتق على معنى المعين والحاضر، أو أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه، فالرجل دال على الرجولية.

وذهب بعضٌ إلى أنه بيانٌ مطلقاً، قال ابن السِّدِّ: وهو الظاهر.

وقيل: إنَّ كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو بيانٌ، قال الأشموني: وهو أحسن. (راجع: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط. التوفيقية، ٢٢٤/٣).



ويسأل «وائل أحمد» عن إعراب قول الله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾.

والجواب:

أنَّ الفعل (يظن) في الآية الكريمة يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون ناصباً لمفعولين، وعلى هذا الوجه فالمفعول الأول هو (غير الحق)، والمفعول الثاني (بالله) مقدم على الأول. و(ظن الجاهلية) مفعول مطلق مبين للنوع لـ (يظنون).

الثاني: أن يكون لازماً بمعنى شك، وعليه فـ (بالله) جار ومجرور متعلقان بالفعل (يظنون)، و(الباء) للظرفية المجازية، تقول: ظننت بزيد؛ أي جعلته موضع ظني، والمعنى: شككت فيه، و(غير الحق) مفعول مطلق مؤكد للجملة قبله، والأصل: ظننا غير الحق، وإنما كان مؤكداً لأن الشك ظن سوء، وظن السوء بالله تعالى هو ظن باطل غير حق، و(ظن الجاهلية) بدل من (غير الحق) منصوب مثله.